

الناتج عن تحويلات العاملين من ابناء الضفة في دول الخليج والاردن ، اضافة الى زيادة مداخيل العمال العرب في اسرائيل ، وهذه تشكل نحو ربع الناتج الاجمالي القومي للضفة الغربية . وقد لعب الانخفاض المستمر لليرة الاسرائيلية دوراً في انفاق الجزء الاكبر من هذه المداخيل في شراء البضائع والسلع الاستهلاكية ، الا ان جزءاً منها استثمر في تطوير قطاع الزراعة .

كما أدت هجرة العمال الزراعيين الى نقص في الأيدي العاملة الضرورية للزراعة ، مما جعل ادخال المكننة في الزراعة ضرورياً لحل هذه المشكلة ، وبخاصة أن استخدام الآلات أصبح اقل تكلفة من الاعتماد على القوة العاملة .

وقد ساهم اطلاق مزارعي الضفة الغربية على الوسائل والمعدات المستخدمة لزيادة انتاجية قطاع الزراعة في اسرائيل ، بحكم عملهم هناك ، ساهم في نقل هذه المعرفة الى الضفة الغربية وتطبيقها فيها . ولذلك ، فبالرغم من النقص الذي حصل في المساحات المزروعة ، وبالرغم من المحاولات الاسرائيلية لضرب قطاع الزراعة ، حصلت زيادة ملحوظة في معدل انتاجية الدونم الواحد ، وهذا عائد إلى توافر مستلزمات الانتاج من آلات واسمدة ومواد كيمياوية ومبيدات حشرية وتحسين في طرق الري ونوعية البذور واستخدام الغطاء البلاستيكي .

استخدام الآلة : تميز قطاع الزراعة ، قبل الاحتلال ، باعتماده على القوة الجسدية ؛ حيث لم يزد عدد التراكاتورات المستخدمة ، حتى سنة ١٩٦٧ ، عن ١٤٧ تراكاتوراً . الا أن هذا العدد ارتفع بشكل واضح كما يبين الجدول ١٣ فوصل الى ١١٦٠ تراكاتوراً سنة ١٩٧٨ . وقد ادخلت آلات حديثة كالحصادة ، والمحراث الحديث ، والدراسة ، وماكنات الرش ، وآلات التسميد . وقد بلغ عدد المزارعين الذين يقتنون هذه الآلات ، سنة ١٩٧٨ ، ١٢٢٩ مزارعاً . ويبين الجدول ١٤ توزيع الآلات ومالكها في الضفة الغربية لسنة ١٩٧٨ ، حيث تضم منطقتا جنين والخليل أكثر من نصف المالكين لهذه الآلات .

الجدول ١٣

تطور استخدام التراكاتورات والأسمدة في الضفة الغربية (٥٠)

الاسمدة (طن)	التراكاتورات	السنة
٤٠٠٠	١٦٠	١٩٦٨
٦٨٠٠	٤٥٥	١٩٧٠
٨٠٠٠	٧٤٠	١٩٧٢
١١٠٠٠	٨٦٧	١٩٧٣
١٤٥٠٠	١١٠٠	١٩٧٤
١٢٤٠٠	١١٥٠	١٩٧٥
١٥١٠٠	١٢٨٠	١٩٧٦
-	١١٦٠	١٩٧٨